المستخلص:

تناولت الدراسة دور تغير سياسة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني، تكمن مشكلة الدراسة في معرفة العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي – معدلات التضخم – الميزان التجاري). تمثلت أهمية الدراسة في تأثير السياسات الاقتصادية الكلية لسعر الصرف على الاقتصاد السوداني. هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسات سعر الصرف وقياس معدلات التضخم وبيان دور سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم، وهنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها وضع خطط اقتصادية تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعالج المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة.

Abstract

The study dealt with the role of changing the exchange rate policy and the macroeconomic variables in the Sudanese economy. The problem of the study lies in knowing the relationship between the exchange rate and the total variables (GDP - inflation rates - trade balance). The importance of the study was the impact of the macroeconomic policies of the exchange rate on the Sudanese economy.

The study aimed to identify the exchange rate policies, measure inflation rates, and clarify the role of the exchange rate on the gross domestic product.

The study tested the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the exchange rate and inflation rates, and there is a statistically significant relationship between the exchange rate and the rate of GDP.

The study reached a number of results, the most important of which is that the exchange rate and economic variables contribute to achieving the goals of the economy represented in economic stability. The study came out with a number of recommendations, the most important of which is the development of economic plans that work to achieve economic stability and address economic problems such as inflation and unemployment.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص عربي	د
المستخلص انجليزي	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الأشكال	ز
قائمة الجداول	ح
الخطة	ط
الفصل الأول : سعر الصرف	
المبحث الأول: مفاهيم سعر الصرف	1
المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المحددة لأنظمة الصرف	5
المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف	12
الفصل الثاني : المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد	
المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي	16
المبحث الثاني: ميزان المدفوعات	25
المبحث الثالث: التضخم	29
الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية	36
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	37
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	50
قائمة المراجع	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
1	التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمحليات الدراسة	39
2	التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمحليات الدراسة	42
3	التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة	45
4	التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة	49

قائمة الجداول

رقم الشكل	المحتوى	رقم الصفحة
1	الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار	37
2	مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار	37
3	بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار	38
4	تقدير معلمات نموذج الانحدار	38
5	الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار	40
6	مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار	40
7	بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار	41
8	تقدير معلمات نموذج الانحدار	41
9	الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار	42
10	مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار	43
11	بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار	43
12	تقدير معلمات نموذج الانحدار	44
13	الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار	46
14	مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار	47
15	بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار	48
16	تقدير معلمات نموذج الانحدار	48

المقــدمة:

إن موضوع سعر الصرف يمثل أحد أهم الإشكاليات التي تواجه الدول لرسم معالم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية للتعاملات المالية في سوق النقد، ويعتبر سعر الصرف أداة من أدوات التوازن الاقتصادي لتحقيق أهداف الاقتصاد ويساعد في الاستقرار الاقتصادي والتخصص الأمثل للموارد وتحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، والبحث عن التوازن الاقتصادي أهم قضايا الاقتصاد التي تواجه متخــذي الإدارة الاقتصادية.

شهد الاقتصاد السوداني تطورات عبر مراحله التاريخية وشهد اختلالات في هيكلة الاقتصاد وتشوهات عبر التاريخ الاقتصادي، ويعتبر عدم استقرار سعر الصــرف للعملة الوطنية أحد أهم مشاكل الاقتصاد السوداني، وأدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية الأمر الذي استدعى اتخاذ إصلاحات اقتصــادية فــي الاقتصــاد وسعر الصرف لتحقيق توازن للاقتصاد، وأيضاً إصلاحات هيكلية وإدارية تــؤدي إلى تحرير سعر الصرف، وتحتاج سياسة التحرير الاقتصــادي لتحريــك عجلــة الإنتاج وتحسين العلاقات الاقتصادية مع مؤسسات التمويل الدوليــة، وفــي ظــل الواقع جاءت الدراسة كمحاولة لتقييم دور تغير سياســة ســعر الصــرف علــى المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوداني.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ان التغير الذي يحدث في سعر الصرف يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحاول الدراسة معرفة دور سعر الصرف على بعض المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات ومعرفة تأثير تغير سعر الصرف على المتغيرات موضع الدراسة والتحليل.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الكلية (الناتج المحلي الإجمالي – معدلات التضخم – متوسط دخل الفرد)؟
2. ما هو دور سياسة سعر الصرف في الاقتصاد؟
3. ما هي المؤشرات الكلية لسعر الصرف؟

أهمية الدراسة:

1. أهمية السياسات الاقتصادية الكلية لسعر الصرف وتأثيرها على الاقتصاد السوداني.
2. توضح المؤشرات والمعدلات المرتبطة بسعر الصرف.
3. الجانب التطبيقي والعملي لسياسات سعر الصرف في البنك المركزي.
4. الحوجة لمثل هذه الدراسة في الاقتصاد السوداني.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على سياسات سعر الصرف وقياس معدلات التضخم.
2. بيان دور سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

3. توضيح السياسة الاقتصادية لسعر الصرف ومتوسط دخل الفرد.

فـروض الدراسـة:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم.

2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعـدل النـاتج المحلـي الإجمالي.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل متوسط دخل الفرد.

أدوات جمـع البيـانات:

أ. المصادر الأولية:

البيانات الإحصائية، المقابلات، الملاحظات، والتقارير الدورية.

ب. المصادر الثانوية:

الكتب، المراجع، الدوريات، المجلات، أوراق علمية، مؤتمرات اقتصادية، ندوات اقتصادية، الدراسات والبحوث السابقة، الانترنت.

منهـج الدراسـة:

المنهج التاريخي: الدراسات السابقة.

المنهج الاستنباطي: مشكلة الدراسة.

المنهج الاستقرائي: صياغة فروض الدراسة.

المنهج الوصفي: لدراسة الحالة.

المبحث الأول
مفاهيم سعر الصرف

أن لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي دول العالم الذي من حوله فمن الضروري أن يكون له سعر صرف يعبر عن تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى.

وكل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة والعالم الخارجي تؤثر على ميزان المدفوعات وعلى الدخل والأسعار المحلية، إذ نجد أن الجانبين يلبان العملات الأجنبية، من حيث الجانب الأخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم ذلك بتداول هذه العملات في سوق يسمى سوق الصرف.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو ما يرفع من وحدات النقد الوطني للحصول على الوحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.[1]

سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.[2]

هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات.[3]

---

[1] شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994 ، ص 139

[2] محمود حميدات – مدخل للتحليل النقدي – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966 ، ص 105

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 - 2004 م، ص 103

هو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصـــادية وعلـــى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي[1].

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

هنالك طريقتان لتسعير العملات وهما:

1. التسعير المباشر: هو عدد الوحدات من العملة الأجنبيـــة التـــي يجـــب دفعهـــا للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر وأهم الدول التي تســـتعمل هـــذه الطريقـــة هـــي بريطانيا العظمى.

2. التسعير غير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجـــب دفعهـــا للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية[2].

ثانياً: وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:

الوظيفية القياسية: يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشـــابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة.

الوظيفة التطويرية: تطوير بعض القطاعات الاقتصادية من خلال منحهـــا أســـعار صرف ملائمة عند الاستيراد والتصدير مثل منح الصناعات الغذائية تلك الأسعار.

الوظيفة التوزيعية: عند حدوث انخفاض في سعر صرف عملة قيادية، فإن الدولـــة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع سعر صرف العملـــة القيادية فإن الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمناً لاستيرادها[3].

---

[1] الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، ط 5، 2005م، ص 96.

[2] موسى ياسر مطر، التحصيل الدولي، دار السيف، عمان، 2008م، ص 43.

[3] عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي – مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 273.

ثالثاً: أسواق الصرف:

هو السوق الذي تتبادل فيه عملات مختلف الدول وتحدد فيه أسعار الصرف الأجنبي، وتبادل العملات الأجنبية في جميع البنوك والمؤسسات ذلك ان طبيعة الصرف الأجنبي لا تختلف عن طبيعة المبادلات الأخرى[1].

تعتمد التبادلات الدولية على سوق سعر الصرف الأجنبي والذي يتكون من أربعة مشاركين رئيسيين هما:

يتضمن المستخدمين المباشرين والعارضين المباشرين للعملة الأجنبية ، وهم السياح والمستوردون والمصدرون والمستثمرون وغيرهم.

البنوك والمصارف التجارية التي تعمل وكأنها دور مقاصة بين عارضي الصرف الأجنبي وطالبيه.

السماسرة أو الوسطاء الذين من خلالهم وبواسطتهم تستطيع المصارف التجارية إن تحصل على ما تحتاجه من العملات الأجنبية أو تتخلص من الفائض لديها من هذه العملة[2].

البنك المركزي للدولة والذي يكون الملجأ الأخير لبيع وشراء العملات الأجنبية عندما لا تكون هنالك مساواة بين الإيرادات الكلية والنفقات الكلية من الصرف الأجنبي.

وتنقسم أسواق الصرف إلى اسواق حاضرة وأسواق صرف آجلة.

1. سوق الصرف الحاضرة: تجري عملية المعاملات المختلفة من بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف الحاضرة على أساس تسليم وتسلم العملات موضوع التعامل فور الإنتهاء من عقده المختلفة، ويجب أن يكون هذا التبادل

[1] عبد الكريم جابر، مرجع سبق ذكره، ص 271-272.
[2] عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، دار نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003م، ص 100.

خلال الثمانية وأربعين ساعة القادمة (48 ساعة) بعد تاريخ العملية، وهي تتخذ صورة الشراء أو البيع فوراً، وهذا يسمى الصرف الحاضر[1].

وتتغير التدفقات في هذا السوق بصفة متواصلة ويومية كما أنه تحدد أسعار الصرف في السوق عن طريق العرض والطلب على الصرف، ويحدد الطلب على العرض المشترين للسلع والخدمات المحسوبة بالعملة الأجنبية، المستثمرين في الخارج، السياح في الخارج والطالبين لتعرض العملة الأجنبية، كما يصدر عرض الصرف من طرف البائعين للسلع والخدمات، المستثمرين الذين يحولون أموالهم من العملة الأجنبية للعملة المحلية، الأخذين القرض بالعملة الأجنبية وتحسب كل هذه التدفقات في ميزان المدفوعات.

2. سوق الصرف الآجلة: تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية حيث تتم هذه العملية عن طريق الاتفاق على تبادل عملة أخرى على أن تجري العملية في مدة تفوق يومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلات المختلفة، فإذا كان السودان يستورد منتجات أوربية ويرغب في الحصول على اليورو يدفع ما يستورده.

عمليات الصرف الآجل تصبح في النهاية نوعاً من المضاربة على سعر الصرف، فتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهيارها يؤدي في الواقع إلى ارتفاع أو تدهور سعر الصرف[2].

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص 246.
[2] نفس المرجع، ص 247.

المبحث الثاني

أنظمة سعر الصرف والنظريات المحددة لأنظمة الصرف

تطور نظام سعر الصرف تطوراً كبيراً في السنوات المائة الأخيرة، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحاً، وهو الانضمام إلى قاعدة الذهب لأن كل البلدان المتقدمة انتهجت هذا المنهج، وفي بداية القرن الواحد والعشرين اتجهت معظم الدول إلى تعويم عملاتها، وبتطور وسائل الاتصال أصبح الأمر أكثر تعقيداً حيث تعددت الخيارات من التثبيت التام إلى أسعار الصرف العائمة التي تتحدد بقوى العرض والطلب[1].

اختلفت مناهج تحديد سعر الصرف من فترة لأخرى وذلك بتحديد العوامل ذات العلاقة بتحديد سعر الصرف التوازني في الأجل القصير والأجل الطويل، وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات المالية والمتغيرات الحقيقية من ناحية، وسعر الصرف التوازني من ناحية أخرى[2].

أولاً: أنظمة الصرف:

كل عملية تبادل للسلع والخدمات لابد أن يترتب عليها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة، ويتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية من خلال قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبي وذلك عندما لا تتدخل السلطات النقدية في تحديد قيمة العملة الوطنية، وهناك ثلاثة أنظمة لتحديد سعر الصرف وهي[3]:

1. سعر الصرف الثابت Rate Exchange Fixed .
2. سعر الصرف المرن Free Exchange Rate .

---

[1] مايكل بوردو، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2002م، ص 22.

[2] عادل المهدين العلاقات النقدية الدولية، جهاز نشر وتوزيع المكتب الجامعية، مصر، 2003م، ص 150.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م، ص 44.

3. نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف (الرقابة على الصرف).
Exchange For Flexibility Managed Rate

ثانياً: نظام أسعار الصرف الثابت:

يقوم هذا النظام على تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بالاعتماد على أساس أو مرجع نقدي أو معدني معين.

ويسهم هذا النظام في تجنب الاقتصاد للتأثيرات السلبية التي تحدث نتيجة تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي، حيث أن تقلبات سعر الصرف يكون لها في الغالب دور محبط لحركات رؤوس الأموال والموارد البشرية والسلع والخدمات.

فمثلاً عند حدوث التقلبات المذكورة تتغير قيم الاستيرادات بمعدلات عالية أحياناً وهذا ينعكس على الصفقات التجارية المعقودة في أوقات مختلفة بتفاوت أكبر بين الربح والخسارة[1].

ولإعطاء مزيد من التفاصيل حول نظام أسعار الصرف الثابت، نشير هنا بوجهة خاصة أن أنظمة قاعدة الذهب والكتل (أو المناطق) النقدية واتفاقية Bretton Woods على التوالي[2]:

1. نظام قاعدة الذهب:

بني نظام قاعدة الذهب لأسعار الصرف بشكل عام على القواعد الآتية:

– ثبات سعر العملة الوطنية تجاه الذهب.

– حرية استيراد وتصدير الذهب.

– مرونة عرض النقود لاختلاف ميزان المدفوعات حيث يتوسع أو يتقلص هذا العرض عند حدوث فائض (عجز) في ميزان المدفوعات وتبعاً لكسب وخسارة

[1] هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار المكتبة الوطنية، دار جدير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص 287.
[2] هوشيار، المرجع السابق نفسه، ص 289.

الذهب.

فإذا كانت القاعدة الأولى تعلقت مباشرة بعملية تثبيت سعر الصرف فإن القاعدة الثانية كانت توفر الشروط الضرورية لضمان المرونة المطلوبة وفي القاعدة الثالثة التي خلقت بدورها آلية تلقائية لتصحيح الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات وبالتالي تنعكس على عرض النقود ودلك بالإضافة إلى دور التغيرات التي تحدث وأسعار الفائدة كعامل تحفيز لتصحيح حركات رؤوس الأموال[1].

وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها بوزن معين في الذهب ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لذهب النقد الوطني أن يتحقق سعر صرف ثابت للعملات المختلفة بعضها البعض.

وعلى ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين:

1. أن يكون سعر صرف شراء وبيع الذهب واحد في كل الدول.

2. أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، هذا الشرطان لا يتحققان عملاً فإنه يسمح يتقلب هذا السعر تجربة في حدود ضيقة جداً هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية، تكون الدولة ملزمة بأن تقلب استقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي[2].

2. ربط بعملة رئيسية:

أن العديد من العملات خصوصاً عملات الدول النامية تم ربطها بعملة رئيسية غالباً ما تكون الدولار ويتم إصدار العملات المحلية فقط عندما تكون بنسبة 100% من عملة الربط، وعلى سبيل المثال قامت كل من هونج كونج واستونيا بمثل هذا الإجراءات، وهناك علاقة أخرى هي التخلي من عملة الدول وإحلالها

[1] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 281.
[2] زينب حسين عوض، العلاقات الإنسانية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، 2008م، ص 48-49.

بعملة رئيسية مثل الدولار محلها، وهذا ما فعلته كل من الإكوادور والسلفادور في عام 2000م لكن معظم الدول تقوم بربط عملتها في تدخل الحكومة[1].

ثالثاً: نظام حرية الصرف (المرن):

يعرف نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية القابلة للتحول إلى ذهب، وقد عرفت الدول هذا النظام عقب خروج انجلترا على قاعدة الذهب في 21 سبتمر 1931م، وتلاها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

تعتبر الدولة أنها على قاعدة الأوراق القانونية أو الإلزامية إذا خرجت عن قاعدة الذهب وهذا بإنهائها للعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بين الذهب والعملة الورقية، خلال علاقة هنا بين الإصدار النقدي الورقي والاحتياطات الذهبية للدولة بشكل مباشر وإنما يمكن أن تدفع العملية المتوفرة للدولة ضمن موجودات جهازها المصرفي كأي موجودات مثمن الغطاء النقدي للعملة.

فأساس هذا النظام هو أن النقود الورقية أصبحت تتمتع بقوة إبراء قانونية مطلقة النابعة من القانون، وهنا يحق تحويلها إلى مالاً يساويها من ذهب أو معدن آخر[2].

أما عن سعر الصرف فيكون عرضة للتقلبات وفقاً لقوى عرض وطلب الصرف الأجنبي ولم يعد هنالك حدود عليا ودنيا تتحرك أسعار الصرف داخلها كما هو الحال بالنسبة لمدى تصدير واستيراد الذهب في ظل نظام الذهب.

كما أن مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية في ظل مع الكمية المعروض منها.

وهنا تؤدي التغيرات في اسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات النقدية

---

[1] كرياتين موردخاي، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007م، ص 287-288.

[2] سامر بطرس جلدة، النقود في البنوك، دار البداية، عمان، 2008م، ص 30.

الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلية في التجارة الدولية.

فزيادة الصرف الأجنبي يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظراً لانخفاض قيمتها وإلى الحد من الواردات نظراً لارتفاع قيمتها، والعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

وقد تطرق جوستاف كاسيل في نظريته الشهيرة (نظرية القوة الشرائية) إلى تحديد سعر الصرف التوازني في ظل نظام الصرف المتقلب، حيث أظهر أن الصرف التوازني بين عمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما، وسنتطرق لشرح ذلك[1].

رابعاً: نظام الرقابة على الصرف (المرونة المقيدة):

تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلاً من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقا لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وما رافق هذا الاستخدام من تقلبات واضحة في أسعار الصرف، وتم اختيار هذا التوجه للحد من هذه التقلبات من ناحية، وتحقيق أهداف متعددة تسعى الدول إلى تحقيقها، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف يعني إشراف الدول وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي[2].

وقد مثل السبب الأساسي للأخذ بنظام الرقابة على الصرف ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من آثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة، ويعتمد هذا النظام على التمييز الاقتصادي سواء كان تمييزاً بين الدول كالمناطق النقدية، أو تمييزا بين السلع،

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.
[2] فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن، 2007م، ص 17.

خاصة في الدول النامية حيث يقيد استيراد السلع الترفيهية، ويمكن الجمع بين صورتي التمييز المتقدمة.

ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق بعض الأهداف مثل:

- حماية الصناعات الناشئة.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- زيادة الدخل.
- تحسين معدلات التبادل الدولي.
- محاربة ظاهرة هروب رؤوس الأموال[1].

خامساً: نظام أسعار الصرف المعومة:

عقب الانتشار الواسع في اتباع قاعدة الذهب ولعدة سنوات لم يكن ينظر بالتقدير للأسعار المعومة، في أوائل هذا القرن كانت تستخدم أساسا كإجراء مؤقت في أثناء الفترات التي كانت تتميز بعدم استقرار كبير.

وعلى سبيل المثال فقد لجأت إليها ألمانيا في عام 1923 لجأت إليها ثانية في الفترة من 1929-1933 حتى بداية لسبعينات من هذا القرن كانت الأسعار المعومة تستخدم في حالات قليلة جدا باعتبارها سياسة دائمة.

بعد ذلك مرت بالعالم فترة استفحلت فيها الأزمة في أسواق النقد الأجنبي غيرت الوضع بطريقة ملحوظة تضمنت الأزمة فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، تلا ذلك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969م، وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات[2].

[1] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 2007م، ص 440.
[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

بصفة عامة يمكن القول أن السبب المباشر لانهيار نظام بريتون ودز هو العجز المحول في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة في سنة 1970م وسنة 1971م بينما السبب الأساسي يمكن في وجود المشاكل المتعلقة بالسيولة وفي ميزان المدفوعات والثقة.

وعلى أثر هذه المشاكل تخلت البنوك المركزية في خطوات مشتركة عن مساندة اسعار التعادل لعملائها الوطنية وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها في السوق[1].

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 60.

المبحث الثالث

سياسات سعر الصرف

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة السياسات كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتميز كل سياسة من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى، ولهذا نحاول التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وعلاقتهما بسياسة سعر الصرف[1].

أولاً: سعر الصرف والسياسة النقدية:

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي.

والسياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالباً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه، وينعكس أيضا على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلباً، حيث يدفع تصاعد معدلات التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية[2].

---

[1] هوشيا، معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 321-322.

[2] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998من ص 173.

وبالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، هذا فضلا عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي على زيادة الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:

- شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.
- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف وذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية.
- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير المستقرة لرؤوس الأموال وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضعف العملة الوطنية[1].

ثانياً: سعر الصرف والسياسة المالية:

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الإنفاق الحكومي الصافي، والذي هو الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الضريبي، حيث أن تغير الإنفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض

[1] هوشيا، معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

الصادرات حيث يوجه جزء منها إلى السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير في الإنفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم يؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات بالتبع، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف.

ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت، ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ما سيقلل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي.

وقد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مغلق، كما أن السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الأجل القصير تكون أقوى مما هو لاقتصاد مغلق، غير أنه في اقتصاد مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين للتزاحم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي[1].

[1] هوشيا، معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 323-324.

ثالثاً: سعر الصرف والسياسة التجارية:

يجري التمييز عادة بين نوعين من السياسات التجارية هي سياسات حرية التجارة وسياسات حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة على إلغاء المحددات الإدارية والقيود الكمية والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود.

وتؤدي سياسة الحماية في البلدان النامية خاصة إلى عدة نتائج عكسية، حيث يفرض على المستهلكين منتجات محلية بنوعيات أدنى وأسعار أعلى من المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى اتجاه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة سواء كان الاستيراد بطرق مشروعة قانونيا أو غير مشروعة، مما يؤدى إلى ظهور الأسواق الموازية وكذلك ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل نطاق الحماية في مجال محدود فإن تأثيرها قد لا يكون كبيراً، كما يعتمد تأثير ذلك على مدى أهمية السلع الخاضعة للحماية.

وتستخدم أسعار الصرف في الحماية عن طريق تثبيت سعر الصرف بقيمة أدنى من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب مما يقلل من الواردات ويرفع من الصادرات، كذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الإنفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فيزداد تدهور قيمة العملة الوطنية[1].

[1] محمد عبد العزيز عجميه، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979م، ص 350.

المبحث الاول

الناتـج المحـلي الإجمـالي

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي انتجها الاقتصاد في فترة زمنية معينة تقدر بنسبة فهو يمثل قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، علماً بأن السـلع والخدمات الوسيطة التي استخدمت في إنتاج سلع اخرى لا تحسب تفادياً للتكـرار الحسابي[1].

عادة ما يفرق علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية بين ما ينتج على أرض بلد مـا بغض النظر عن جنس عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبـين مـا ينـتج بواسطة عوامل إنتاج وطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أو خارجها.

فالأول يطلق عليه لفظ الناتج المحلي، أما الثاني فيطلق عليه لفظ النـاتج القـومي وتكون العلاقة بين الناتج القومي والناتج المحلي كما يلي[2]:

الناتج القومي= الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخـارج – مستحقات عوامل الإنتاج الخارجية في الداخل

وبالتالي في معظم الأقطار يعد الناتج القومي الإجمالي المقياس الرسمي لمجمـوع الإنتاج. وعلى أن هذا لا يساوي قيمة الإنتاج في داخل القطر المعني.

أما مجموع الإنتاج لجميع الموارد الاقتصادية الموجودة في داخل القطر فهو الناتج المحلي الإجمالي، والفرق بين هذين المجموعين ينجم عن الفرق في تملك الموارد الاقتصادية، فبعض الدخل الذي تقله هذه الموجودات (مثلاً بشكل فوائـد وأربـاح) يخرج من البلد ويذهب إلى الملاك الأجانب . وهذا المال المتدفق من الخارج والناجم

[1] رمضان محمد مقلد وآخرون، الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2007م، ص 37-38.
[2] حربي محمد موسى عريقات، الاقتصاد الكلي، الأردن، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الطبعة الأولى، 2006م، ص6.

عن أمر عناصر الإنتاج يعرف بأنه دخل من الملكية يدفع إلي الخارج، ومن الناحية الأخرى يمتلك المقيمون في البلد في أموال كثيرة موجودات تقل الدخل وتقع في الخارج، ولذلك نجد هنالك تدفقاً من الأموال يأتي من الخارج بشكل فوائد وأرباح، ويعرف هذا التدفق الوارد من الدخل باسم دخل الملكية من الخارج.

ويضاف الفرق بين هذين التدفقيين من دخل الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي للتوصل إلى الناتج القومي الإجمالي وعلى هذا الأساس:

الدخل المحلي الإجمالي + دخل الملكية الصافي من الخارج = الدخل القومي الإجمالي.

وخلاصة القول : أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الإنتاج من الموارد الموجودة في قطر معين بصرف النظر عن الأماكن التي يعيش فيها أصحاب تلك الموارد[1].

أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي:

تأتي الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيساً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الاقتصاد والتي منها:

-متابعة التقلبات الاقتصادية (الدورية وغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

-تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.

-يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي)، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع

[1] محمد عزيز وآخرون، الاقتصاد الكلي، بنغازي، جامعة قاديونس، الطبعة الأولى، 1992م، ص 16.

بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية، وذلك للأغراض التخطيطية وبما يمكن المخططين وصانعي القرارات من التغريب بين التوجهات التحليلية النمطية والتوجهات التحليلية الواقعية لهذه المؤشرات في المستقبل.

-تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة ين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الـ (GDP) مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان؛ وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي وإن أية سياسة اقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وأن تراجع الحسابات القومية، وذلك لأن أي عجز أو فائض في الميزانية العامة أو في الميزان التجاري ، أو في ميزان المدفوعات سينعكس حتماً على معدلات الـ (GDP) وكذلك على العلاقة بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج[1].

-الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة.

-الناتج المحلي الإجمالي يلخص ما تخلصت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.

-الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط السياسات التنموية ، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.

-الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ،يمكن من معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.

[1] خالد واصف الوزني وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2001م، ص 112.

-تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

-يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

أنواع الناتج المحلي الإجمالي:

-الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي:

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام بأسعارها في نفس العام .وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الأسمى يحسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بأسعار استهلاك الفترة أو كما نفترض أحياناً بالأسعار الجارية[1].

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير من عام لآخر لسببين :الأول هو أن الناتج العيني من السلع يتغير والسبب الثاني :هو أن أسعار السوق تتغير .وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن تصور أن اقتصاد ما ينتج نفس الناتج في سنتين تضاعفت بينهما الأسعار وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى حتى بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كلياً.

-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون سنة عادة.

[1] خالد واصف الوزني وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 114.

بالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس أسعار السنة السابقة لسنه المقارنة أي الأسعار السنة الثابتة في سنه الأساس .وأن الناتج المحلـــي الإجمـــالي الاسمي يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة . ومن الواضح أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا تقول لنا أي شيء فيما يختص بكفاءة وأداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات. وكذلك فإن هـــذا هو السبب الذي من أجله نحن نفضل استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ولـــيس الاسمي وذلك كمقياس أساسي لمقارنة الناتج في السنوات مختلفة[1].

الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي:

-الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خـــلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

-الناتج القومي الإجمالي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخـــدمات النهائيـــة المنتجـــة بواسطة مواطني البلد سواء كانوا مقيمين بداخل البلد أم بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج القومي الإجمالي =

الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (ما يدخل الاقتصاد مطروحاً منه ما يخرج منه).

كما يتضح أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخـــدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي ،

[1] أحمد فريد مصطفى، الدليل الاقتصادي الكلي، أساسيات تطبيقات رياضية، حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008م، ص 121.

إلا أن جزء من هذه العناصر قد يكون مملوكاً لغير مواطني الدولة، وهذا يؤدي إلى أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج المملوكة لغير المواطنين تحول إلى الخارج. وفي نفس الوقت هناك بعض عناصر الإنتاج الوطنية تعمل خارج الحدود الجغرافية مما يؤدي إلى تحويل العوائد التي يحصلون عليها إلى داخل اقتصاد البلد الموطن، والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية وبالتالي يعبر الناتج القومي الإجمالي بشكل أدق عن الإنتاجية الحقيقية لأفراد ذلك الوطن ، لكن ذلك لا يعني أن الدولة لا تستفيد من الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي ، فالعاملون الأجانب من جهة أخرى يساعدون في عملية التنمية الاقتصادية[1].

الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي:

-الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بدون استثناء إهلاك رأس المال.

-الناتج المحلي الصافي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.ويتم حساب الناتج المحلي بعد استثناء إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – إهلاك رأس المال.

يجب ملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بأن الأصول الرأسمالية في الدولة مثل الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن

[1] مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي، السعودية، 2016م، ص 11.

وبالتالي تتهالك المعدات وتصبح غير قابلة للاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب أن يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال أو حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك يمكن استخدام مقياس أخر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال مما ينتج مفهومَا جديدَا وأدق أو أكثر مصداقية وهو الناتج المحلي الصافي بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقة للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة[1].

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

-طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهي طريقة الإنتاج وتحتوي على مسارين للتقدير، الأول القيمة المضافة والثاني النهائية ، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق . وتلك الطرق الثلاث تعطي في الأخير نفس النتيجة تماما . لكن تختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي ، فتقدير الإنتاج هو القيم النقدية لما يتم إنتاجه ، وتقدير الدخل وهو تقدير عوائد من قام بالإنتاج ، وتقدير الإنفاق هو تقدير إنفاق من حصل على الدخل من عناصر الإنتاج.

كل حساب هناك بنود يتم عرضها وقد تحتوى بعض الطرق على أكثر من طريقة عرض ، فطريقة الإنتاج تعرض بنودها بطريقتين : الأولى : حسب النشاط الاقتصادي والثانية : حسب القطاع التنظيمي. طريقة الخل طريقتين لعرض بنودها أيضا الأولى : إجمالي الدخل من عوامل حسب النشاط والثانية هيكل تكلفة الناتج المحلي ، إما طريقة الإنفاق تحوي طريقة واحدة.

1/ طريقة الناتج: قياس الناتج المحلي طبقا لهذه الطريقة، يتضمن فقط القيمة السوقية للسلعة النهائية ولا يتضمن قيمة كل السلع الأولية والوسيطة التي ساهمت في إنتاج

[1] مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

السلع النهائية.عند حساب قيمة السلع الأولية والوسيطة ضمن قيمة النـــاتج المحلـــي سيؤدي إلى حدوث ازدواجية في الحساب ، حيث أن قيمة تلك السلع احتسبت ضمن قيمة السلعة النهائية[1].

أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي:

امتثالاً للتحليل الكينزي فان استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، من خلال تأثير سياســـة الإنفاق العام على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

لقد قام كينز بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فان خفض الإنفاق العام يؤثر سلباً على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشؤ أثر مضاعف ســـلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف ، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول ، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنـــواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم فـــي زيادة معدل نمو الناتج. ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيـــق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والازدهار ، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفـــاق العـــام فـــي الاقتصاد بطريقتين ، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلـــي غيـــر كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي اكبر من العرض ،

[1] مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر، مرجع سبق ذكره، ص 9.

تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل[1].

أثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي:

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط لكن حديثاً نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب ، كان تستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ أن تغيير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بفرض الضرائب . لابد أن يأخذ النظام الضرائب بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى الاستهلاك، وكذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي لعملية الإنتاج .

ويمكن للضرائب أن تؤثر سلبياً على قدرة الأفراد على العمل ، بحيث تخفيض من قدرتهم الإنتاجية ، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الإفراد من جزء من الدخل وبالتالي التقليل من استهلاكهم الضروري ، ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا الاستهلاك وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الإفراد إن تخفيض الضرائب على دخول العمال والاستهلاك الضروري ، يؤدي إلى التأثير في قدرة الإفراد على العمل في ميلهم نحوه ، وذلك يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية ، تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج وتخفيض الربح ، بمعنى أخر تتناسب الضرائب طردياً مع تكلفة الإنتاج وعكسياً مع الربح وذلك حسب أنواع السوق المختلفة[2].

---

[1] وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن المصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010م، ص 73.

[2] سيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، لبنان، 1975م، ص 313.

المبحث الثاني

ميزان المدفوعات

ينتج عن تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول أن تنشأ حقوق وديون لكل دولة عند الدول الأخرى، وتسجل كل دولة نتيجة هذا التبادل في قائمة أو ميزان يسمى ميزان المدفوعات. ويتفق جميع الاقتصاديين على أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة قوامها في العادة سنة واحدة ويتم التسجيل باستخدام طريقة الغير المزدوج، وينقسم ميزان المدفوعات إلى:

1. ميزان العمليات الجارية: يسجل كافة العمليات الخارجية من السلع والخدمات والمعاملات من جانب واحد، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

أ. الميزان التجاري: وينقسم الميزان التجاري إلى:

- ميزان التجارة المنظورة: ويشتمل على التجارة السلعية (المنظورة) سواء كانت صادرات أو واردات، ويعتبر من أهم بنود ميزان المدفوعات، إذ الخلل في هذا الميزان يعكس مباشرة حالة الاقتصاد الوطني ومقدرة الجهاز الإنتاجي للدولة على تغطية احتياجات المجتمع.
- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): يشمل كافة الخدمات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة ومن أمثلة ذلك التأمين، العلاج السياحة، النقل والشحن الدولي، التعليم، ... الخ[1].

ب. حساب التحويلات: يشمل جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم من طرف واحد (أي بدون مقابل) كالمساعدات الإنسانية والهدايا والتعويضات وتحويلات المهاجرين إلى عائلاتهم.

[1] عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30

2. ميزان العمليات الرأسمالية: يشتمل على تدفقات رؤوس الأموال طويلة الجل وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو بيعها من وإلى الخارج ورؤوس الأموال قصيرة الأجل وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل الودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول[1].

حالات ميزان المدفوعات:

تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج من حالة من الحالات التالية:

1. حالة التوازن في ميزان المدفوعات: وفي هذه الحالة لا توجد مشكلة وتكون السياسات قد نفذت بفاعلية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، ومن الضروري أن يتوافق هدف التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي، وتجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها مجموع بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

2. حالة الفائض في ميزان المدفوعات: وهنا يكون الرصيد موجباً أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظراً لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد باطراد عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده، مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض،

[1] عرفان علي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 13.

وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة لا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض قد يخلق تضخماً ويرفع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، وعموماً فإن حالة الفائض هي أقل خطورة بكثير من حالة العجز لكن على السياسات المتبعة أن تصحح من حالة الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن حالة الفائض تعني وجود أموال معطلة للاستثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى، مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات، هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.

3. حالة العجز في ميزان المدفوعات: يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تتمثل بنود نقص تنجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض يطوي على صافي تدفق من الخارج في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج. وهنا يكون الرصيد بالسالب، وبمعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعني أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثًا في كثير من الدول النامية، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستطيع، فهي تستورد سلعاً وخدمات أكبر مما تسمح به قدراً، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول الأجنبية يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من

آثار سلبية عديدة، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفـــاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المبحث الثالث
التضخم

مفهوم التضخم:

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا انه لم يوجد حتى الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للتضخم[1]. ومن بين هذه التعريفات نذكر:

التعريف 1: التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات[2].

التعريف 2: يعرفه كورتيو بأنه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع[3].

التعريف 3: هنالك تعريف أخر يقول أن التضخم هو زيادة الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع السعار ويشترط أن يكون هذا الارتفاع فجائياً أي غير متوقع[4].

ومن هنا نذهب للتعريف الشامل للتضخم في كونه يتمثل في الارتفاع العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن، وبشكل مستمر، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك.

أنواع التضخم:

تعدد واختلفت أنواع وأشكال التضخم حسب التصنيف التالي:

أولاً: معيار مدى تحكم الدولة في جهاز الائتمان والأسعار[5]:

---

[1] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2007م، ص 153.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط 1، دار صفاء، الأردن، 2007م، ص 197.

[3] رفيق ساعد، تقييم فاعلية سياسة مكافحة التضخم في الجزائر (1990م-2005م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م، ص 4.

[4] نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984م، ص 16.

[5] أمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 16، 2012م، ص 18.

1. التضخم الطليق: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية.

2. التضخم المكبوت (المقيد): هي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون انفاق كلي وارتفاع الأسعار.

3. التضخم الكامن: يقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون انفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثلا تحديد كمية السلع المقتناة لكل فرد.

ثانياً: معيار مدى الضغط التضخمي:

1. التضخم الجامح: ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار[1].

2. التضخم غير الجامح: هو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار، ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره اقل خطورة على الاقتصاد الوطني بحيث يسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره[2].

3. التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار ويحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً ويحدث عندما يزداد الطلب الكلي زيادة بسيطة ومستمرة دون أن يقابله زيادة في العرض الكلي فيؤدي إلى ارتفاع الأسعار[3].

---

[1] حازم النبي، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006م، ص 280.
[2] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م، ص 62.
[3] أمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ثالثاً: معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

1. التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث نتيجة لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار ويحدث في مجال سلع الاستهلاك عندما يتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح كبيره في صناعات إنتاج سلع الاستهلاك.
2. التضخم ال أرسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها مما يؤدى إلى شيوع إرباح كبيرة في صناعات سلع الاستثمار[1].

قياس التضخم:

إن من أهم المؤشرات المتعلقة بقياس التغيرات في الأسعار الأرقام القياسية المقارنة بين سنتين أحدهما سنة الأساس وهي ثابتة تنسب إليها التغيرات السعرية وسنة أخرى هي السنة التي يراد قياس مقدار التضخم فيها.

من هذه الأرقام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار المنتج ، والرقم القياسي لمخفض الناتج القومي. وهذه الأرقام تقيس متوسط تغيرات الأسعار لمجموعات مختلفة من السلع بمختلف الأوزان الترجيحية لأسعار السلع[2].

معدل التضخم =

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام الماضي}} \times 100$$

كما أن هناك عدة مؤشرات أخرى تظهر تطور ظاهرة التضخم ومعدلاتها مثل: [3]

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 60.
[2] أمامة محمد السيد، طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 17.
[3] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007م، ص 22.

1. معدل الضغط التضخمي: حيث يتم فيه مقارنة معدل التغير للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدل التغير كمية النقود وتؤدي إلى معرفة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم أو انكماش نقدي.

2. معيار الإفراط النقدي: ويستند هذا المعيار إلى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، وهو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار. فائض الطلب النقدي (الفجوة التضخمية) يستخدم معيار فائض الطلب النقدي كمقياس للفجوة التضخمية، حيث تنشأ إذا لم يترتب على الزيادة في جانب الطلب زيادة مناظرة في جانب الانتاج فينشأ فائض طلب ينعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار.

أسباب التضخم:

هنالك الكثير من الدراسات التي حاولت البحث عن اسباب وعوامل حدوث التضخم في الاقتصاد يمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

1. أسباب اقتصادية داخلية: في الدولة ذات الموارد المحددة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المعروضة، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات.

2. أسباب اقتصادية خارجية: ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية واقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها، وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدولة الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة.

[1] أمامة محمد السيد، طارق محمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

3. أسباب سياسية: من أسباب حدوث التضخم في هذه الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط اقتصادية دولية.

4. التضخم الناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية.

5. التضخم الناشئ عن الطلب: ينشأ هذا التضخم عن زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات[1].

آثار التضخم:

أولاً: الآثار الاجتماعية للتضخم: قد يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية في المجتمع وعلى حساب الأغلبية، وما يترتب على ذلك من زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.

كما يستفيد من التضخم أصحاب الثروة والذين يحتفظون بأموالهم على صورة عقارات واستثمارات نظراً لارتفاع اسعار هذه الأصول، ويتضرر أصحاب الثروة الذين يحتفظون بأموالهم في شكل نقود سائلة أو مدخرات سائلة[2].

ثانياً: الآثار الاقتصادية للتضخم: تتمثل فيما يلي:

1. أن معدل نمو الناتج الحقيقي ينخفض وذلك عندما نأخذ في الاعتبار تصاعد المستوى العام للأسعار في الاقتصاد.

2. إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح دخول فائض العمليات (أرباح وفوائد وإيجارات) وعلى حساب (الأجور والرواتب والحوافز).

3. أن التضخم المتصاعد والمفتوح يدخل الاقتصاد والمجتمع في قلقل واضطراب مستمرين.

[1] حازم النبي، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.
[2] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-201.

4. يتجه التضخم أحياناً نحو التخصيص الكفء للموارد ذلك بإحلال المدخلات الأقل كفاءة محل المدخلات الأكثر كفاءة مع الضغط على تكاليف الإنتاج.

5. خلق ارتباك في استخدام النقود حيث تقل الموارد الحقيقية المتاحة للناس والحكومة معاً.

6. أن التقلبات السنوية الشديدة في معدلات التضخم تعيق إلى حد نمو النشاطات الأساسية[1].

أساليب معالجة التضخم:

تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات المعتمدة لمعالجة التضخم وأكثرها نجاعة بالإضافة إلى سياسات أخرى مكملة لها.

أولاً: السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في الكمية النقدية اعتماداً على جملة من القرارات والإجراءات النقدية من أجل التأثير في النظام النقدي.

ثانياً: الأدوات المكملة للسياسة النقدية:

1. السياسة المالية: تعني السياسة المالية استخدام بنود الميزانية في ضرائب وقروض ونفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، وعلى رأسها التوازن والاستقرار الداخلي الوطني.

2. تخفيض النفقات العامة: تهدف هذه السياسة إلى تقليص العجز في الموازنة العامة الذي يمول في منظمة عن طريق الإصدار النقدي الجديد. ويعتبر هذا التخفيض ناجحاً في مواجهة التضخم إذا أحسن اختيار أوجه الإنفاق التي يستهدفها، وأيضاً الوسائل والطرق التي يمكن أن تحقق ذلك.

[1] محمود حسين الوادي، كاظم باسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

3. تخفيض تكاليف الإنتاج: تعتبر سياسة التحكم في الجور من أهم السياسات المعتمد في مواجهة ظاهرة التضخم، وذلك يجد القبول بحد معين من البطالة لتخفيض الضغط التي تمارسها النقابات من أجل الزيادة في الأجور[1]

[1] بلجليله سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان (1996م-2006م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسطنطينة، 2010م، ص ص 139-144.

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يشمل هذا المبحث علي إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وأسلوب جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وإجـراء اختبـارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحية البيانات والأساليب التي بموجبها تـم تحليـل البيانات واستخراج النتائج علي النحو التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحثون علي عدت مناهج وتتمثل في المنهج الاستنباطي لتحديـد مشـكلة البحث وصياغة الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار صحة الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والمنهج الوصـفي لتحليل ولإجراء الدراسة الميدانية.

ثانياً: مجتمع الدراسة

بنك السودان فرع عطبرة

ثالثاً: وصف أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجلات مصرفية خاصة بنك السـودان فـي الفتـرة مـن (2007م – 2017م).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد علي البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليـل بيانـات الدراسـة الميدانية بخطواته المحددة والمعروفة من خلال ترميز متغيرات الدراسة وإدخـال بيانات استمارات المصححة إلي الحاسب الآلي.

المبحث الثاني

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

في هذا الفصل يتناول الباحث عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من بنك السودان وذلك باستخدام برنامج تحليل الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) عن طريق تحليل الانحدار المتعدد وذلك بغرض تحقيق الأهداف المطلوبة من البحث.

جدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
سعر الصرف	5.3207	4.71262	11
معدل التضخم	21.9964	11.25752	11

جدول رقم (1) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط سعر الصرف بلغ (5.3207) بانحراف معياري (4.71262) أما معدل التضخم بلغ متوسطه الحسابي (21.9964) بانحراف معياري (11.25752) .

جدول رقم (2) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		سعر الصرف	معدل التضخم
Pearson Correlation	سعر الصرف	1.000	0.519
	معدل التضخم	0.519	1.000
Sig. (1-tailed)	سعر الصرف	.	0.051
	معدل التضخم	0.051	.
N	سعر الصرف	11	11
	معدل التضخم	11	11

من خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة طردية متوسطة بين سعر الصرف ومعدل التضخم حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.519).

جدول رقم (3) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.519	0.269	0.188	4.24692	0.269	3.313	1	9	0.102

a. Predictors: (Constant), معدل التضخم

b. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.519) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وهذا يعني أن زيادة التضخم يؤثر على سعر الصرف وقيمة (R2 = 0.188) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 18%.

جدول رقم (4) يوضح تقدير معلمات نموذج الانحدار

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	0.544	2.920		0.186	0.856
	معدل التضخم	0.217	0.119	0.519	1.820	0.102

a. Dependent Variable: سعر الصرف

مـن خـلال الجـدول رقـم (4) والـذي يوضـح تقـدير معلمـات النمـوذج نجـد أن مسـتوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على سعر الصرف.

معادلـة الانحـدار المتعـدد:

$$Y = b + a_1 x_1$$

$$Y = 0.544 + 0.217 x_1$$

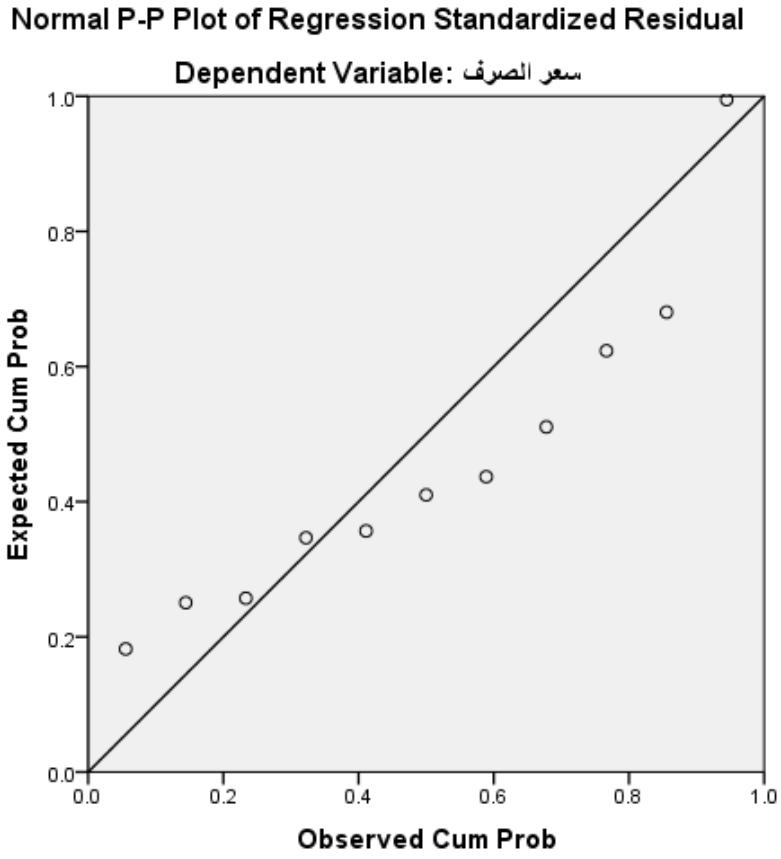

شكل رقم (1) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمحليات الدراسة

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي.

جدول رقم (5) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
سعر الصرف	5.3207	4.71262	11
الميزان التجاري	3444.9273	2209.97054	11

جدول رقم (5) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط سعر الصرف بلغ (5.3207) بانحراف معياري (4.71262) أما الميزان التجاري بلغ متوسطه الحسابي (3444.9273) بانحراف معياري (2209.97054) .

جدول رقم (6) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		سعر الصرف	الميزان التجاري
Pearson Correlation	سعر الصرف	1.000	0.567
	الميزان التجاري	0.567	1.000
Sig. (1-tailed)	سعر الصرف	.	0.035
	الميزان التجاري	0.035	.
N	سعر الصرف	11	11
	الميزان التجاري	11	11

من خلال الجدول رقم (6) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة طردية متوسطة بين سعر الصرف والميزان التجاري حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.567).

جدول رقم (7) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.567	0.321	0.246	4.09311	0.321	4.256	1	9	0.069

a. Predictors: (Constant), الميزان التجاري

b. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (7) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.567) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين سعر الصرف والميزان التجاري، وهذا يعني أن زيادة الميزان التجاري يؤثر على سعر الصرف وقيمة (R2 = 0.321) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 32%.

جدول رقم (8) يوضح تقدير معلمات نموذج الانحدار

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.158	2.365		0.490	0.636
	الميزان التجاري	0.001	0.001	0.567	2.063	0.069

a. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (8) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على الميزان التجاري.

معادلـة الانحـدار المتعدد:

$$Y = b + a_1 x_1$$

$$Y = 1.158 + 0.001 x_1$$

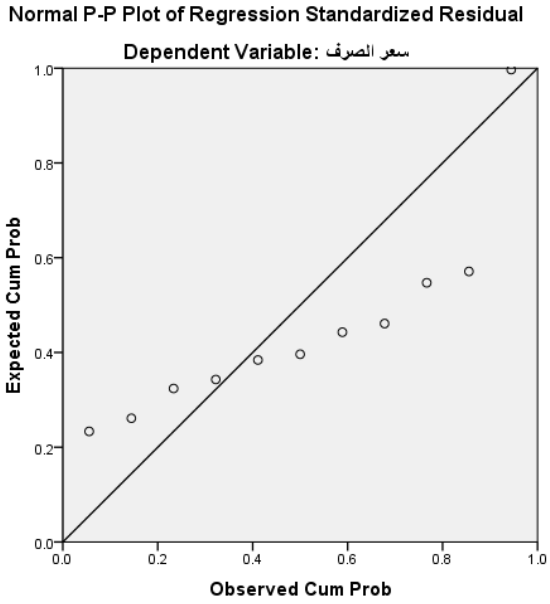

شكل رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمحليات الدراسة

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي.

جدول رقم (9) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
سعر الصرف	5.3207	4.71262	11
نمو إجمالي الناتج القومي	5.2455	2.47118	11

جدول رقم (9) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط سعر الصرف بلغ (5.3207) بانحراف معياري (4.71262) أما نمو إجمالي الناتج القومي بلغ متوسطه الحسابي (5.2455) بانحراف معياري (2.47118) .

جدول رقم (10) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		سعر الصرف	نمو إجمالي الناتج القومي
Pearson Correlation	سعر الصرف	1.000	-0.158
	نمو إجمالي الناتج القومي	-0.158	1.000
Sig. (1-tailed)	سعر الصرف	.	0.322
	نمو إجمالي الناتج القومي	0.322	.
N	سعر الصرف	11	11
	نمو إجمالي الناتج القومي	11	11

من خلال الجدول رقم (10) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين سعر الصرف ونمو إجمالي الناتج القومي حيث بلغ ارتباط بيرسون (0.158-).

جدول رقم (11) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.158	0.025	-0.083	4.90535	.025	0.230	1	9	0.643

a. Predictors: (Constant), نمو إجمالي الناتج القومي

b. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (11) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.158) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين سعر الصرف ونمو إجمالي الناتج القومي، وهذا يعني أن زيادة التضخم يؤثر على

سعر الصرف وقيمة (R2 = 0.025) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 2%.

جدول رقم (12) يوضح تقدير معلمات نموذج الانحدار

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.899	3.610		1.911	0.088
	نمو إجمالي الناتج القومي	-0.301	0.628	-0.158	-0.479	0.643

a. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (12) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على نمو إجمالي الناتج القومي.

معادلة الانحدار المتعدد:

$$Y = b + a_1 x_1$$

$$Y = 6.899 - 0.301 x_1$$

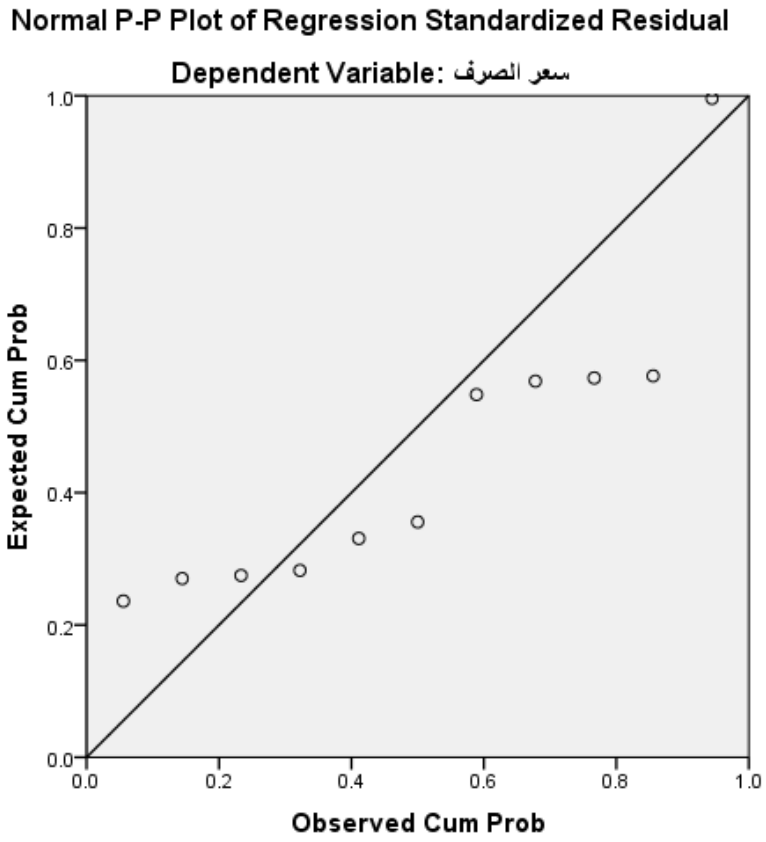

شكل رقم (3) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن غير نموذج الانحدار معنوي.

ثانياً: نموذج الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (13) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
سعر الصرف	5.3207	4.71262	11
معدل التضخم	21.9964	11.25752	11
الميزان التجاري	3444.9273	2209.97054	11
نمو إجمالي الناتج القومي	5.2455	2.47118	11

جدول رقم (13) يوضح الوصف الإحصائي لنموذج الانحدار نجد أن متوسط سعر الصرف بلغ (5.3207) بانحراف معياري (4.71262) أما معدل التضخم بلغ متوسطه (21.9964) بانحراف معياري (11.25752)، كذلك أن الميزان التجاري بلغ متوسطه (3444.9273) بانحراف معياري (2209.97054)، أما نمو إجمالي الناتج القومي بلغ متوسطه الحسابي (5.2455) بانحراف معياري (2.47118) .

جدول رقم (14) يوضح مصفوفة الارتباط لنموذج الانحدار

Correlations

		سعر الصرف	معدل التضخم	الميزان التجاري	نمو إجمالي الناتج القومي
Pearson Correlation	سعر الصرف	1.000	0.519	0.567	-0.158
	معدل التضخم	0.519	1.000	0.733	-0.320
	الميزان التجاري	0.567	0.733	1.000	-0.316
	نمو إجمالي الناتج القومي	-0.158	-0.320	-0.316	1.000
Sig. (1-tailed)	سعر الصرف	.	0.051	.0350	0.322
	معدل التضخم	0.051	.	.0050	0.169
	الميزان التجاري	0.035	0.005	.	0.172
	نمو إجمالي الناتج القومي	0.322	0.169	0.172	.
N	سعر الصرف	11	11	11	11
	معدل التضخم	11	11	11	11
	الميزان التجاري	11	11	11	11
	نمو إجمالي الناتج القومي	11	11	11	11

من خلال الجدول رقم (14) والذي يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات نموذج الانحدار نجد أنه توجد علاقة عكسية ضعيفة بين سعر الصرف معدل التضخم حيث بلغ معامل الارتباط (0.519) والميزان التجاري (0.567) ونمو إجمالي الناتج القومي بيرسون (0.158-).

جدول رقم (15) يوضح بعض المقاييس الإحصائية لنموذج الانحدار

Model Summaryb

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	0.588	0.346	0.066	4.55507	0.346	1.235	3	7	0.367

a. Predictors: (Constant), نمو إجمالي الناتج القومي ,الميزان التجاري ,معدل التضخم

b. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (15) والذي يوضح بعض المقاييس بما أن القيمة تقترب من الواحد الصحيح حيث بلغ معامل الارتباط (0.588) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط بين سعر الصرف معدل التضخم والميزان التجاري ونمو إجمالي الناتج القومي، وهذا يعني أن زيادة التضخم يؤثر على المتغيرات المستقلة وقيمة (R2 = 0.346) وهي تعني معامل التحديد في المتغير التابع بسبب المتغيرات المستقلة أي أن 34%.

جدول رقم (16) يوضح تقدير معلمات نموذج الانحدار

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.303	5.282		-0.057	0.956
	معدل التضخم	0.097	0.190	0.232	0.511	0.625
	الميزان التجاري	0.001	0.001	0.411	0.907	0.395
	نمو إجمالي الناتج القومي	0.089	0.620	0.047	0.143	0.890

a. Dependent Variable: سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (12) والذي يوضح تقدير معلمات النموذج نجد أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لها أثر واضح على نمو إجمالي الناتج القومي.

معادلـة الانحـدار المتعدد:

$$Y = b + a_1 x_1 + a_2 x_2 + a_3 x_3$$

$$Y = -0.303 + 0.097 x_1 + 0.001 x_2 + 0.089 x_3$$

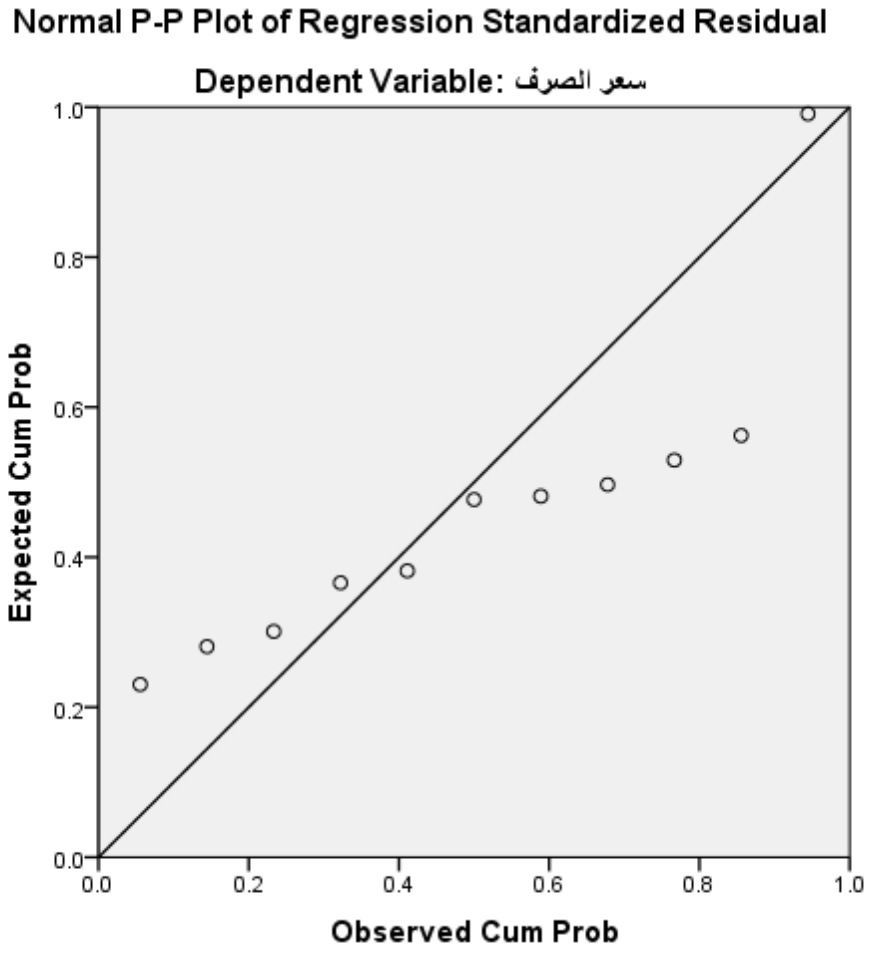

شكل رقم (4) يوضح التوزيع الطبيعي وشكل الانتشار لمتغيرات الدراسة

من خلال الأشكال أعلاه نجد أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي وكل النقاط تتجمع حول خط الانحدار عليه يرى الباحثون أن نموذج الانحدار معنوي.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. أخذ معدل التضخم في الفترة 2017م قيمة سالبة وذلك لزيادة سعر الصرف نسبة لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية في تلك الفترة.

2. إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات أخذ في التناقص لزيادة سعر الصرف وذلك نسبة لانفصال جنوب السودان مما أدى لانخفاض عائدات النفط.

3. زيادة سعر الصرف أدى إلى تقليل الإستيراد.

4. سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية تساهم في تحقيق أهداف الاقتصاد المتمثلة في الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها:

1. اهتمام المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد السوداني تساهم في استقرار سعر الصرف والميزان التجاري.

2. تحقيق توازن في الميزان التجاري بزيادة الصادرات.

3. وضع خطط اقتصادية تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعالج المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة.

4. توجيه السياسات الاقتصادية الكلية نحو تنمية الموارد والاستفادة من الإمكانيات المحلية وإنتاج السلع والخدمات البديلة والاستيراد حتى تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 2000م.

2. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 2007م.

3. أحمد فريد مصطفى، الدليل الاقتصادي الكلي، أساسيات تطبيقات رياضية، حلول التمارين، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008م.

4. أشواق بن قدورة، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط 1، دار الراية، الأردن، 2012م.

5. أمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 16، 2012م.

6. أوجسن سوانبرج، الاقتصاد الكلي، ترجمة: د. خالد العامري، ط 1، القاهرة، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.

7. بلجليله سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان (1996م-2006م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسطنطينة، 2010م.

8. حازم البيلاوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1997م.

9. حازم النبي، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006م.

10. حربي محمد موسى عريقات، الاقتصاد الكلي، الأردن، دار وائل للنشر، جامعة الإسراء، الطبعة الأولى، 2006م.

11. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء، الردن، 2011م.

12. خالد واصف الوزني وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، عمان، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2001م.

13. خباية عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014م.

14. رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين، الاستراتيجية الصناعية في الجزائر، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الصناعية، الجزائر حقائق وآفاق، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

15. رفيق ساعد، تقييم فاعلية سياسة مكافحة التضخم في الجزائر (1990م-2005م)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009م.

16. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2007م.

17. رونالد ابرنبورج، روبرت سميث، تقديم: سلطان بن محمد السلطان، اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1414هـ، 1994م.

18. زينب حسين عوض، العلاقات الإنسانية الدولية، الدار الجامعية الجديدة، 2008م.

19. سامر بطرس جلدة، النقود في البنوك، دار البداية، عمان، 2008م.

20. سعيد النجاري، البلاد العربية والمتغيرات في الاقتصاد العالمي، ندوة مصر، آفاق استمرارية التنمية في التسعينات، الأمم المتحدة، 1990م.

21. السيد الشربتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

22. سيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربية، لبنان، 1975م.

23. السيد محمد السريتي، الاقتصاد الجزئي، ط الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة.

24. شمعون شمعون – البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994م.

25. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998م.

26. الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، ط 5، 2005م.

27. عادل المهدي، العلاقات النقدية الدولية، دار نشر وتوزيع الكتب الجامعية، مصر، 2003م.

28. عبد الرازق بن هاروة، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر، القطاع الزراعي، حالة النمو الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م.

29. عبد القادر محمد عبد القادر عطية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007م.

30. عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي – مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

31. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 – 2004 م.

32. عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2001م.

33. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000م.

34. فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، ط 1، الأردن، 2007م.

35. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 1988م.

36. كرياتين موردخاي، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007م.

37. مايكل بوردو، نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد الدولي، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2002م.

38. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007م.

39. محمد عبد العزيز عجميه، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979م.

40. محمد عزيز وآخرون، الاقتصاد الكلي، بنغازي، جامعة قاديونس، الطبعة الأولى، 1992م.

41. محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2007م.

42. محمود حميدات – مدخل للتحليل النقدي – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966م.

43. مسعى محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآثارها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد 10، 2012م.

44. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق المال، المكتب العربي الحديث، مصر، 2009م.

45. مهند بن عبد الملك السلمان وأحمد بن بكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي، السعودية، 2016م.

46. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء، عمان، 2001م.

47. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م.

48. ناصف محمد، أثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال أفريقيا، حالة الجزائر ومصر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014م.

49. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 1984م.

50. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار المكتبة الوطنية، دار جدير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.

51. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية، ط 1، دار المنهل، لبنان، 2000م.

52. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط 1، دار النفائس، الأردن، 2010م.

53. وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة حسن المصرية، الطبعة الأولى، لبنان، 2010م.

54. الوليد نور الهدى كنه، أحمد مكي إسماعيل، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الثانية.